

التأثر النحوي

لمحيي الدين الدرويش في كتابه إعراب القرآن الكريم وبيانه

بحث مستل من رسالة ماجستير

الباحث : لؤي واهم شهيد أ.م.د. بشير سعيد سهر

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

ملخص البحث

لإعراب القرآن الكريم وبيانه مكانة متميزة بين كتب الإعراب في العصر الحديث، ورائد في مجال تقسيمه لأبوابه، والمطلع على إعراب الدرويش يرى جلياً تأثيره باستعمالات العلماء الأوائل من لغويين ونحويين لاسيما البصريين منهم ، وبين البحث تأثر الدرويش بالمصطلحات البصرية من خلال الأمثلة التطبيقية على ذلك وانحيازه لهم ، وقد أكثر من المسائل النحوية التي جاءت متنوعة عنده بين أعلام المدرستين البصرية والكوفية وإن كان انحيازه للمدرسة البصرية أكثر منها عند الكوفيين.

الكلمات المفتاحية : التأثر النحوي لمحيي الدين الدرويش في كتابه إعراب القرآن الكريم وبيانه .

Mohee Al Deen Al Darweesh's Grammatical Effect in his " Quran Parsing and Its Explanation

By Asst. Prof. Basheer Saeed Sahar

And researcher: Loai Wahim Shaheed and

Basra University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language

Abstract

Parsing Quran and explaining its influential place among other books of parsing nowadays is traced in this research. The books being investigated divided parsing into parts. The research shows how Al Darweesh was affected by the other scholars such as linguists and grammarians, especially those who belong to Basra school of language. The research explained how the writer was under the influence of terms that are part of this school of language through some examples, and how he was prejudiced towards such scholars in terms of grammar.

Key words: grammatical effect, Quran parsing

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه ، وبعد:

تعد قضية التأثر النحوي لدى العلماء مسألة فطرية لا يكاد يخلو منها أي بحث في تناوله لموضوع ما ، وكل علماء العربية لهم ميولهم لمدرسة ما سواء أكانت بصرية أم كوفية أم غيرهما ، وقد جاء هذا البحث المعنون بـ(التأثر النحوي لمحبي الدين الدرويش في كتابه إعراب القرآن الكريم وبيانه) الذي عرض فيه كثيراً من المسائل التي كانت محل خلاف بين المذهبين البصري والكوفي ، فانتهج سبباً وسطاً في عرض مسائل الخلاف ، فهو يؤيد البصريين تارة إذا رأى رأيهم راجحاً ، ويؤيد رأي الكوفيين تارة أخرى، وإن كانت ميوله ظاهرة في كتابه للمدرسة البصرية لاسيما رائدها سيوييه إذ تكرر ذكره في كتابه ما يقارب المئتين واثنيتي عشرة مرة ، وورد ذكر الزجاج ستمئة وثمان وثمانين مرة ، فيما ورد ذكر الكسائي في عموم كتابه خمس وسبعين مرة ، وذكر الأخفش اثنتين وستين مرة ، وثعلب ثلاثين مرة ، والفرق واضح في ذكر أعلام المدرستين، وهذا إن دل على شيء فيدل على كثرة ميوله لذكر علماء المدرسة البصرية وآرائهم .

أما المصطلح فكثير استعمال المصطلحات البصرية عند محبي الدين الدرويش في عموم كتابه ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا قليلاً ، وهذه سمة عند الدارسين المتأخرين استعمالهم للمصطلحات البصرية بمن فيهم من له ميول كوفية ، ثم جاءت بعد ذلك الخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج، ثم تلاها فهرس المراجع والمصادر ، وأخيراً أرجو من الله جل وعلا أني قد وفقت في عملي هذا إنه سميع الدعاء .

من تطبيقات محيي الدين الدرويش في كتابه على مذهبه النحوي

إنّ تصنيف النحاة إلى مدارس مدارج اختلاف بين الباحثين فقد توسع بعضهم في تصنيف النحاة إلى بصريين، أو كوفيّين، أو بغداديين، أو أندلسيين، أو شاميين، أو مصريين، وقد يقتصر الذكر عند بعضهم على مدرستي البصرة والكوفة، وهو ما اتخذناه في دراستنا لآراء الدرويش التي اخترنا بعضاً منها من كتابه الموسوم بـ(إعراب القرآن الكريم وبيانه) ، وذلك لأسباب منها: كثرة الخلاف الذي دار بين الباحثين في تلك المدارس بين الإنكار والإثبات، ولعدم ورود ذكر لتلك المدارس في كتاب الدرويش إذ اقتصر ذكره على آراء مدرستي البصرة والكوفة ، واعتمد الدرويش في كتابه على مصادر كثيرة ومتنوعة ، وذكر أسماء علماء كُثُر نقل عنهم ووافق بعضهم وخالف بعضهم الآخر، وبنسب متفاوتة بين عالم وآخر من لغويين ونحويين وقراء ومفسرين إلا أنّ أصحاب النحو هم الأكثر بين هؤلاء.

ولم يصرح الدرويش في كتابه (إعراب القرآن الكريم وبيانه) بمذهبه النحوي الذي يلتزمه أو يميل إليه في هذا الكتاب ، لكن ما توفر لنا من شواهد من كتابه وتصريحه في بعض الأحيان اتّباعه لعالم ما في بعض المسائل يتبين لنا أنه لم يكن للدرويش مذهب معين في النحو وليس له اتجاه نحوي محدد، بل كان يجمع بين الكثير من المذاهب النحوية ويختار منها ما يراه صحيحاً دون تعصب لأي مدرسة أو رأي معين وإن كان الدرويش ظاهر الميل في الكثير من آرائه إلى المدرسة البصرية لاسيما آراء سيبويه يتضح ذلك في تبنيّه لكثير من آراء ومصطلحات المدرسة البصرية وهو ما سنوضحه من خلال التطبيق.

مثال ذلك الخلاف الذي دار بين النحويّين في خبر اسم الشرط الجازم إذا وقع مبتدأ في الجملة ،

إذ كان للعلماء في هذا الخبر ثلاثة آراء هي :

الأول: يرى أن جملة خبر اسم الشرط هي جملة الشرط ، وهذا الرأي أو الوجه من الإعراب عليه

أكثر نحوي العربية، وذلك: ((أنه يلزم عود ضمير من فعل الشرط على اسم الشرط، ولا يلزم ذلك في

الجواب، تقول: مَنْ يقيم أكرم زيداً فليس في (أكرم زيداً) ضمير يعود على (مَنْ) ولو كان خبراً للزم فيه

ضمير، ولو قلت: (مَنْ يقيم زيداَ أكرمه) وأنت تعيد الهاء على (مَنْ) لم يجز لخلو فعل الشرط من الضمير))^(١).

و يرى ابن هشام أن الأصح أن تكون جملة الشرط هي الخبر لا فعل الجواب^(٢)، وهذا ما عليه جمهور النحاة^(٣).

أما الرأي الثاني: فيرى أن جملة جواب الشرط هي الخبر وحجتهم في ذلك أن جواب الشرط هو الذي يتم به المعنى ، ومن القائلين بهذا سعيد الأفغاني، ودليله في ذلك : أنك إذا حولت صيغة الجملة الشرطية (من يسافر يبتهج) إلى جملة اسمية قلت: المسافر مبتهج، وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أُضيف إليه معنى الشرط ففكّ صلته بفعله لفظاً لا معنى^(٤)، وتبعه في ذلك الدكتور حسني عبد الجليل يوسف إذ يقول: ((حيث رأيت أن بعض الجمل التي تقع جواباً للشرط تقع خبراً، أو تسد مسد الخبر))^(٥).

ويرى أصحاب الرأي الثالث: أن الخبر هو مجموع جملي فعل الشرط وجوابه، وخالفوا ما أجمع عليه النحويون في قولهم هذا، وأبرز القائلين بهذا الرأي ابن يعيش^(٦). وتبعه من المحدثين الدكتور فخر الدين قباوة إذ يرى: ((جملي الشرط والجواب فيه هما في محل رفع خبر (مَنْ)، لأنهما أصبحتا بدخول أداة الشرط عليها، كالجملة الواحدة))^(٧).

وبعد تتبع آراء النحاة وجدت أن هذا الوجه-الأخير- من الإعراب هو ما اختاره الدرويش في كتابه، وهو في رأيه هذا جاء على غير عادته في مخالفته على ما اتفق عليه جمهور النحاة، وذلك من خلال قوله: ((الراجع عند النحاة أن اسم الشرط إذا وقع مبتدأ فالخبر هو جملة فعل الشرط، وهناك من النحاة من يجعل جملة الجواب هي الخبر، ومنهم من يجعل الخبر جملة فعل الشرط وجوابه معاً، وهذا ما وقع اختيارنا عليه))^(٨).

ومما سبق يتضح لنا أن الدرويش اتبع ابن يعيش في هذا الوجه من الإعراب، وابن يعيش هو بصري المذهب وهو ما صرح به في كتابه (شرح المفصل)^(٩)، وهو ما ذكره عنه بعض الباحثين إذ قال:

((إننا عندما نتحدث عن المذهب البصري لدى ابن يعيش فإننا نتحدث عن نحوي بصري المذهب أيضاً فمن تحصيل الحاصل أن يكون المذهب البصري الذي هو مذهبه طاعياً في شرحه))^(١٠).

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه جمهور النحاة على أنّ جملة فعل الشرط هي الخبر، وأنّ ما ذهب إليه الدرويش يبدو أقل منه صواباً؛ وذلك لأنه يجعل الجملتين جملة واحدة، والذي يبدو لي أنهما جملتان، ولذلك عندما تكون جملة الجواب مقترنة بالفاء فعندئذٍ تصبح في محل جزم إذن فكيف عند ذلك إعرابها؟.

أما مَنْ يرى أنّ جملة جواب الشرط هي في محل خبر لاسم الشرط أيضاً فيبدو لي أن هذا الرأي أقل صواباً مما رجّحه الجمهور؛ وذلك لأنّ جملة الجواب هي تنمة لجملة الشرط من حيث المعنى لا من حيث الإعراب كما في بعض حالات مجيء الحال في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه على الرغم من أنه فضلة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النساء: ٤٣] ف(لاعبين) و (أنتم سكارى) لا يمكن الاستغناء عنهما على الرغم من أنّ كل واحدة منهما فضلة، وكذلك صلة الموصول فقولنا: (جاء الذي يكرم الناس) ففاعل الفعل جاء (الذي) ولا يمكن لنا أن نعرب (يكرم الناس) فاعلاً، ولكن اسم الموصول معناه في صلته، فكذلك جملة جواب الشرط من حيث المعنى تبنى على جملة جواب الشرط أما من حيث الإعراب فتكون جملة فعل الشرط هي الخبر.

ومن الأمثلة الأخرى الخلاف الذي دار بين النحاة في جملة المدح والذم في عدة جوانب من مكونات جملتها منها: أهما أفعال أم أسماء أم حروف؟ وكذلك في فاعليهما، واختلافهم في إعراب (ما) الواقعة بعدهما، فضلاً عن اختلافهم في المخصوص بالمدح أو الذم وسنوجز الكلام عن هذه النقاط ونبيين موقف الدرويش منها.

لقد انقسم النحاة في موقفهم من (نعم وبئس) على ثلاثة مذاهب، فرأى البصريون أنهما أفعال، أما الكوفيون فقد رجحوا اسمية كل منهما^(١١)، ولكل مدرسة من هذه المدارس أدلتها على ذلك، ولا حاجة لنا إلى التفصيل في ذلك.

إلا أنّ ابن أبي الربيع قد خالف جمهور البصريين والكوفيين في ذلك إذ يرى أنهما حروف ، فقال: ((فأما (نعم) و (بئس) فليس فيهما دلالة على زمانٍ ولا حدثٍ إنّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للإسم الذي بعدهما وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنّما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير))^(١٢).

أما خلافهم في فاعل (نعم وبئس) فقد ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أنّ في قولهم: (نعم رجلاً زيداً) ضميراً مستتراً وهو فاعل (نعم) والإسم المنصوب (رجلاً) تمييز ذلك الضمير^(١٣). أما الكسائي فذهب إلى أنّ الاسم (زيداً) مرفوع على أنه فاعل وإسم النكرة (رجلاً) منصوب على الحال، وذهب الفراء إلى مثل قوله في (زيد) وهو أنه فاعل إلا أنه جعل النكرة المنصوبة به تمييزاً منقولاً والأصل في الجملة عنده (نعم الرجل زيداً) ويمنعان كون الفاعل فيهما ضميراً مستتراً^(١٤).

ومن خلافات النحويين في جملة المدح أو الذم خلافهم في (ما) الواقعة بعد (نعم) أو (بئس) على عدة مذاهب، فمذهب سيبويه وبعض البصريين أنّ (ما) في محل رفع فاعل وهي عنده معرفة تامة والفعل الواقع بعدها صفة لها ففي قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠] ، فجملة اشتروا هي في محل رفع صفة لـ(ما) والمخصوص محذوف أي بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم^(١٥).

ورأى الكسائي أنّ (ما) و (اشتروا) اسم واحد في موضع رفع وتقديره (اشترواؤهم) فتكون (ما) مصدرية وهذا القول مردود عند أبي جعفر النحاس؛ لأنّ (نعم وبئس) بحسب رأيه لا تدخلان على معرفة^(١٦).

أما الأخفش فذهب إلى أنّ موقع (ما) هو النصب على التمييز، والجملة الواردة بعدها (اشترؤا) في موضع نصب على الصفة، وفاعل (بئس) مضمّر مفسر بـ(ما)، والتقدير: بئس هو شيئاً اشترؤا به أنفسهم وتبعه في هذا أبو علي الفارسي، والزمخشري^(١٧).

أما الفراء فذهب إلى أن تكون (ما) مع (بئس) شيئاً واحداً مُركّباً كـ(حبذا)، أو تكون عنده (ما) مع (بئس) بمنزلة (كلما) وعلى هذا تكون (ما) لا محل لها من الإعراب^(١٨).

أما المخصوص بالمدح أو الذم فقد جوّز البصريون في إعرابه أنّ يكون مبتدأ مؤخرأ خبره جملة المدح أو الذم أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً^(١٩)، وهذا ما اختاره الدرويش في كتابه، وما يراه أيضاً في إعراب جملة المدح أو الذم هو ما رآه البصريون سواء أكان في فعلية كل منهما أم في فاعلها، أما رأي الدرويش في إعراب (ما) فقد وافق مذهب الأخفش في أنّها منصوبة على التمييز، والجملة التي بعدها في موضع نصب صفة لها، وفاعل فعل المدح أو الذم مضمّر مفسر بـ(ما)^(٢٠).

ومن الإتجاهات النحوية التي تبنّاها الدرويش في إعرابه وظهر فيها ميله هو إعرابه للأسماء الواقعة بعد أداتي الشرط (إن، إذا) على أنها أسماء لفعلٍ محذوف، وفي هذا أثر واضح للدرويش في اتباعه ما اتفق عليه جمهور النحاة لاسيما البصريين منهم، وانقسم النحاة في الاسم الواقع بعد هاتين الأداتين على ثلاثة مذاهب: الأول منها هو ما عليه جمهور البصريين، وهو أن الاسم المرفوع بعد (إن، وإذا) الشرطيتين هو فاعل لفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور، وحجتهم في ذلك عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز عندهم أيضاً أن يكون الفعل الذي بعده عاملاً فيه كما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، وإذا لم يقدر ما يرفعه لبقّي الاسم مرفوعاً بلا رافع^(٢١).

والمذهب الثاني: يرى أنّ الاسم المرفوع فاعل للفعل الذي بعده ولا يوجد في الكلام فعل محذوف وهو رأي أكثر النحويين الكوفيين وقال به البصريون وجوّزوا هذا مع (إنّ) خاصة في عملها بفعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها^(٢٢).

أما المذهب الثالث: فيرى في الإسم المرفوع أنّه رفع على الابتداء والجملة التي بعده خبره ولا يوجد في الكلام حذف على تقدير المذهب الأول، ولا تقديم على تقدير المذهب الثاني، وهذا هو رأي الأَخْفَش^(٢٣).

والظاهر مما تقدم أنّ البصريين والكوفيين متفقون على عدم مجيء الإسم أو الجملة الإسمية بعد أدوات الشرط إلاّ أنهم اختلفوا في تفسير رافع ذلك الإسم .
ومن هذه الآراء أو المذاهب الثلاثة اختار الدرويش المذهب الأول وهو مذهب جمهور البصريين، وأكد أيضاً على بصريته في هذا الإختيار في كتابه^(٢٤).

ومن الآيات التي اختلف النحاة فيها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا حَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] اختلف النحاة في سبب رفع (الصابئون) على عدة وجوه وتأويلات فقد فصلها السمين الحلبي في كتابه على تسعة أوجه^(٢٥)، لا يسع المجال لذكرها ، وسنقتصر في بحثنا هذا على الوجوه التي ذكرها الدرويش في كتابه، والراجع من هذه الأقوال هو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين فعندهم (الصابئون) اسم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة الأول عليه والنية به التأخير، والتقدير عندهم: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله والصابئون والنصارى كذلك أيضاً وانشد سيبويه شاهداً على ذلك قول الشاعر:

وَالْأَفَاعِلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ^(٢٦)

والتقدير عنده: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا و أنتم كذلك ، ويكون العطف عنده عطف الجمل فالصائبون والخبر المحذوف جملة معطوفة على جملة (إنّ الذين آمنوا...) لا محل لها من الإعراب وكذلك الجملة المعطوفة عليها^(٢٧).

فيما أجاز الفراء أن تكون الواو عاطفة و(الصائبون) معطوف على موضع اسم إنّ إلا أنه ذكر أن هذا يجوز إذا كان العطف على مبني غير معرب ولم تتغير حركة آخره كما في الآية جاء العطف على (الذين) وخالف الكسائي في إجازته سواء أكان المعطوف عليه مبنياً أم معرباً بقوله: ((وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبٌ^(٢٨)

وقيارٌ ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً وزيداً قائمان) لأنّ قياراً قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك في (الذين) إذ عطفت عليه (الصائبون))^(٢٩) ، وهذا ما أكده ثعلب في مجالسه: ((لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب والكسائي يقول في ما يتبين وفي ما لا يتبين))^(٣٠).

أما ما أجاز الكسائي في رفع (الصائبون) عطفاً على الضمير المرفوع في (هادوا) فقد خطأه فيه الزجاج من جهتين الأولى: أن المضمرة المرفوعة يقبح العطف عليه حتى يؤكد ، والثاني: أنّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى: إنّ الصائبين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال^(٣١).

من كل ما سبق يتبين أنّ الدرويش قد نحا في هذه المسألة أيضاً نحو البصريين واتبع رأي سيبويه في إعرابه، وذلك في منع العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر ويكون العطف عنده من باب عطف الجمل بعد أنّ رفع (الصائبون) على الابتداء وخبره محذوف والنية بالتأخير، فهذا ما اختاره الدرويش متابعاً في ذلك لرأي سيبويه^(٣٢).

ومن المسائل الأخرى التي اختلف النحاة فيها هي (إذا) الفجائية، وجاءت هذه الخلافات على ثلاثة مذاهب: الأول منها يرون في (إذا) أنها ظرف مكان، وهو مذهب سيبويه والمبرد، والمذهب الثاني يرى أنها ظرف زمان وهو مذهب الزجاج، والمذهب الثالث يرى في (إذا) أنها حرف وهو مذهب الأخفش والكوفيين^(٣٣).

وسنوجز الكلام عن هذه المذاهب الثلاثة:

فالقول الأول الذي يرى أنها ظرف مكان، وهو مذهب طائفة من النحاة المنسوب إلى سيبويه، وقال به المبرد^(٣٤)، فيجوز عندهم أن تكون (إذا) في قولهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) و (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمًا) و (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) في المثال الأول مبتدأ و (قائمٌ) الخبر و (إذا) ظرف مكان عمل فيه الخبر كما تقول: (في الدار زيدٌ قائمٌ)، أما في المثال الثاني فتكون إذا هي الخبر؛ لأنها ظرف مكان وظروف المكان تقع أخباراً عن الجثث و (قائمًا) حال من المضمر في الظرف والظرف وضميره عملاً في الحال، أما (زيدٌ) في المثال الثالث فجاء مبتدأ و(إذا) هي الخبر^(٣٥)، واتبع المبرد مجموعة من النحاة في ذلك^(٣٦).

أما القول الثاني فيرى أصحابه في (إذا) أنها ظرف زمان ، ومن قال بهذا المذهب هو الزجاج^(٣٧)، وبحسب رأيه يجوز أن يكون قولهم: (خرجتُ فإذا زيدٌ) أن تكون (إذا) خبراً لـ(زيد) وذلك بتقدير مضاف محذوف من الكلام والتقدير، فإذا حدث زيد أو نحوه من المصادر^(٣٨)، واختار الزمخشري رأي الزجاج وذلك من خلال قوله: ((يقال في (إذا) هذه :إذا المفاجأة والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير ، فتقدير قوله تعالى: ﴿ فَأَإِذَا جِئَالَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ ﴾ [طه:٦٦] ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم، وهذا تمثيل، والمعنى على مفاجأته موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم مخيلة إليه السعي))^(٣٩).

والقول الثالث: الذي يرى في (إذا) أنها حرف فنسه ابن هشام إلى الأخفش ، وأما محيي الدين الدرويش فنسبه إلى الكوفيين عامتهم ، وما دعا الأخفش إلى ترجيح حرفية (إذا) قولهم: (خرجت فإذا إن زيداً بالباب) بكسر (إن)؛ لأن إن لا يعمل فيها ما بعدها في ما قبلها، فيكون قولهم: (خرجت فإذا زيداً) خبراً لمبتدأ محذوف^(٤٠).

ويتبين مما تقدم في هذه الأقوال الثلاثة أن الدرويش اختار منها ما قال به الكوفيون من حرفية (إذا) وعدم تعلقها بشيء وخالف في ذلك جمهور البصريين^(٤١).

ومن مسائل الخلاف الأخرى بين النحاة ما جاء في (لا جرم) التي تعددت فيها أقوالهم وتشعبت تأويلاتهم من حيث فعليتها واسميتها ويتلخص ذلك الخلاف في ما يأتي:

الأول : اتفق البصريون على فعلية (لا جرم) إلا أنهم اختلفوا في تأويل معناها، فالخليل يرى (لا) نافية لكلام متقدم تكلم به الكفرة فرد الله عليهم ذلك بقوله : ((لا جرم أن لهم كذا)) وجرم فعل ماضٍ معناه كسب وفاعله مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدمة التي تكون (لا جرم) جواباً لها و(أن) وما في حيزها في موضع المفعول به؛ لأن جرم يتعدى إذ هو بمعنى (كسب)^(٤٢)، وقال بذلك قطرب أيضاً^(٤٣). أما سيبويه فيرى أنها فعل ماضٍ ومعناها: لقد حق أن لهم النار، فسيبويه يرى أن قول المفسرين في معنى (جرم) معناها حقاً أن لهم النار استدل من خلال هذا على أنها بمعنى (حق) وبهذا يكون ما بعدها مرفوع بالفاعلية لـ(جرم) فقوله تعالى: ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ [النحل: ٦٢] أي حق وثبت كون النار لهم أو استقرارها لهم^(٤٤).

ويرى الكوفيون خلاف ذلك إذ يرون أن (لا) نافية للجنس إلا أنهم اختلفوا كذلك في تأويلهم لـ(جرم) فالكسائي يرى أن معنى قوله تعالى : (لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون) لا صد ولا منع عن أنهم في الآخرة ، فعلى قوله يكون جرم اسم (لا) مبنياً على الفتح وخبرها (أن) وما في حيزها أو على حذف حرف الجر أي: لا منع من خسranهم^(٤٥).

وأكد الفراء إسمية (لا جرم) وأن معناها عنده معنى لا محال ولا بدّ، وردّ على من يرى فعليتها بقوله: ((وقوله (لا جرم أنهم) كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بدّ أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثُر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أنّ العرب تقول لا جرم لأتيناك، لا جرم قد أحسنت، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحقّ. وأصلها من جرّمت أي كسبت الذنب، وليس قول من قال: إنّ جرّمت كقولك: حَقَّقْتَ أو حُقِّقْتَ بشيء))^(٤٦)، وإنّ (لا جرم) عنده بمنزلة (لا رجل) في كون (لا) نافية للجنس (جرم) اسمها مبني معها على الفتح وما بعدهما خبر (لا) النافية^(٤٧).

ومما تقدم يتبيّن لنا أنّه على الرغم من اختلاف المدرستين في تأويل (لا جرم) يلحظ اتفاق كل مذهب منهم على فعليتها أو اسميتها، فالبصريون اتفقوا على فعلية (لا جرم)، والكوفيون يرون خلاف ذلك من اسمية (لا جرم) ومن هذه الأقوال اختار منها الدرويش ما قال به البصريون على أنّ (لا جرم) لا نافية و (جرم) فعل ماضٍ وأنّ وما في حيرها في محل رفع فاعل لـ(جرم) متماشياً مع مذهب الخليل وسيبويه في ذلك^(٤٨).

ومن المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة مسألة مجيء الحرف الناسخ (أنّ) المفتوحة بعد لو الشرطية واختلاف النحاة في إعراب (أنّ) وما في حيزها بعدما اتفق الجميع على رفعه كما سنبين لاحقاً، وانقسموا على مذهبين: الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين إذ يرى سيبويه أنه رُفِعَ بالابتداء ولم يجز وقوع الابتداء بعد (لو) إلّا مع (أنّ) خاصة^(٤٩)، لوجود لفظ الفعل بعد (أنّ) فإن كان بعد (لو) اسم ارتفع بإضمار فعل عنده مفسر بالفعل الظاهر نحو: لو ذاتُ سوارٍ لطممتي والتقدير: لو لطممتي ذاتُ سوارٍ، وإن كان بعد (لو) (أنّ) وصلتها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٣]، فهو عند سيبويه في موضع رفع بالابتداء ولا تحتاج إلى الخبر لإشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل أنّ خبر المصدر يقدّر مقدماً والتقدير ولو ثابت إيمانهم على حد قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]. وقد شدّ ابتداء (أنّ) بعد (لو)، كما نصب غدوة بعد (لذن) والحين بعد (لات)^(٥٠).

الثاني: وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري إذ يرون أنّ المصدر المؤول بعد (لو) مرفوع على الفاعلية والفعل بعدها مقدر والتقدير: ولو ثبت إيمانهم^(٥١)، وحجتهم في ذلك أنّ (لو) مختصة بالدخول على الجمل الفعلية، وكذلك ما قاله ابن الأنباري: والذي يدل على أنّ الإسم يرتفع بها دون الإبتداء هو (أنّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، ولو كانت في موضع الإبتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه^(٥٢)، ومن خلال هذا القول يكون ابن الأنباري قد خالف سيبويه.

واختار الدرويش من هذه الآراء ما اختاره الكوفيون والمبرد والزجاج من فعلية الجملة بعد (لو) على تقدير فعل محذوف تقديره (ثبت) ، وأنّ وما في حيزها في محل رفع فاعل للفعل المحذوف وهو أقيس عنده، وإبقاء للإختصاص، وفي هذا قد يكون خالف سيبويه فيما يراه في (أنّ) وما في حيزها إذا جاءت بعد (لو)^(٥٣).

ومن المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة هو اختلافهم في صيغتي التعجب القياسيتين صيغة (ما أفعلُهُ) وصيغة (أفعلُ بِهِ) و أكثر الخلاف الحاصل بينهم في الصيغة الأسمية (ما أفعلُهُ) فاختلّفوا في جزئها في (ما) و (أفعلُ)، وأمّا الصيغة الفعلية (أفعلُ بِهِ) فلا خلاف بين النحاة على فعليتها وإنما اختلفوا في الفعل أهو فعل أمر لفظاً ومعنى أم لفظاً فقط؟ وسنورد بعض من هذه الآراء التي جاءت عن النحاة والخلاف بينهم، وموقف الدرويش منها.

فذهب النحاة في (ما أحسن زيداً) إلى أكثر من رأي وصنّفت آراؤهم في (ما) إلى ثلاثة مذاهب الأول منها: هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فيرون أنها نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، وهذا ما رجّحه جماعة من النحاة وعدوه الأكثر صواباً من مثيلاته^(٥٤).

وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنّ (ما) استفهامية غير أنّ الفراء كان يذهب إلى أنّ (أفعلُ) بعدها اسم حقه أن يكون مضافاً إلى ما بعده، أمّا ابن درستويه فيرى (ما) في قولك: (ما تصنع؟) و (ما

عندك؟) بمنزلة (مَنْ) و(أَي) في الإبهام؛ لأنَّ التعجب فيه إبهام كما في الإستفهام، فقولك (ما أحسن زيداً) في المعنى كقولك (أَي رجلٍ زيدٌ)^(٥٥).

ورأى الأَخفش أنَّها معرفة ناقصة بمعنى (الذي) وما بعده صلة فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة ناقصة وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحلها رفع تبعاً لمحل (ما) وعلى هذين الوجهين يكون الخبر محذوفاً وجوباً^(٥٦).

أمَّا ما قاله النحاة حول صيغة (أَفْعَل) التعجبية، فتشعب فيها الخلاف وكثرت الآراء عند كل منهم، فيرى البصريون في (أَفْعَل) على أنها فعل ماضٍ، وتبعهم من الكوفيين الكسائي، واستدلوا على فعلية (أَفْعَل) بعدة أدلة منها: أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، ونون الوقاية مختصة بالدخول على الأفعال لا الأسماء، وكذلك أن هذه الصيغة (أَفْعَل) تنصب المعارف والنكرات وما جاء على وزن (أَفْعَل) من الأسماء فلا تنصب إلاَّ النكرات على التمييز، ومما استدلوا به على فعلية (أَفْعَل) هو حركة الفتح في آخره ولو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ(ما)^(٥٧).

لقد أجمع الكوفيون على أسمية (أَفْعَل) واحتجوا على ذلك أيضاً بعدة حجج منها: جمود هذه الصيغة وعدم تصرفها، ولو كانت فعلاً لوجب تصرفها؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، ومنها أنَّ هذه الصيغة يدخلها التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، فضلاً عن ذلك فأنَّها تصح عينها في(ما أقومه وأبيعه)، كما تصح في الأسماء نحو: (هذا أقوم وأبيع منك)^(٥٨).

وأمَّا صيغة (أَفْعَل به) فلا خلاف بين النحاة على فعليتها؛ لأنه على صيغة لا تكون إلاَّ للفعل، وإنما اختلفوا في هذه الصيغة أو الفعل أهو فعل أمر لفظاً ومعنى أم هو فعل أمر لفظاً فقط؟ فالذي ذهب إليه جمهور البصريين أنَّ هذه الصيغة هي أمر في اللفظ لكنها في المعنى ماضٍ جاء على صيغة الأمر مبالغة، وهو في الأصل فعل ماضٍ صيغته على صيغة (أَفْعَل) وهمزته للصيرورة فأصل (أحسن بزيد) أحسنَ أي صار ذا حسن، ك(اغذَّ البعير) أي صار ذا غدَّةٍ ثم غيرت الصيغة الماضية إلى الصيغة

الأمرية فصار (أحسن بزید) بالرفع ففتح إسناد صيغة الأمر إلى الإسم الظاهر؛ لأنَّ صيغة الأمر لا ترفع الإسم الظاهر فزیدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كـ(أمرر بزید) ولذلك القبح التزمت زيادتها صوتاً للفظ عن الاستباحت بخلافها في قوله تعالى : (كفى بالله) (٥٩).

ويرى الفراء وتبعه في ذلك الزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف أنَّ صيغة (أفعل به) فعل أمر حقيقة لفظاً ومعنى، وعليه فإذا قال المتكلم (أحسن بزید) يكون قد أمر كل واحد بأن يجعل زیداً حسناً بأن يصفه بالحسن، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعديّة داخلّة على المفعول به لا زائدة، واختلفوا في مرجع الضمير المستتر في (أفعل)، فابن كيسان يرى في الضمير المستتر في (أفعل) للحسن المدلول عليه بـ(أحسن) كأنّه قيل: أحسن يا حسنُ بزید أي دم به والزمه، ولذلك كان الضمير مفرداً؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع، وأمّا الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف فيرون أن الضمير المستتر في (أفعل) للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان في القياس أن يقال في التأنيث: أحسنني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا، وإنما التزم إفراده وتذكيره واستتاره؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير عن حالها (٦٠).

أمّا موقف الدرويش فقد أخذ برأي سيبويه وجمهور البصريين بكلتا الصيغتين الإسمية منها والفعلية؛ لأنه يراه المذهب الصحيح من بين الآراء السالفة الذكر، ويعلل سبب اختياره لمذهب سيبويه بأن قصد المتعجب الإعلام وأنّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة، ليحصل إبهام متلو بإفهام (٦١).

المصطلح النحوي عند الدرويش

يتميز كل علم من العلوم بمصطلحاته التي تميزه عن بقية العلوم، وعلم النحو واحد من هذه العلوم إذ نشأ وترعرع في بيئة البصرة وأسسوا قواعده التي تعد بحق هي واضعة لعلم النحو وسابقة لمدرسة الكوفة بما يقارب مئة عام ، وبعد نشوء مدرسة الكوفة جعلت لنفسها بعض القواعد التي اختلفت فيها عن مدرسة البصرة، كالسماع، والقياس، ومنها أيضاً ما يخص المصطلح النحوي، فقد انمازت مدرسة الكوفة ببعض المصطلحات الجديدة للموضوعات النحوية التي خالفت بها مدرسة البصرة لإثبات الذات، وأن يكون لهم آراء مستقلة خاصة بهم.

وسنعرض بعض استعمالات محيي الدين الدرويش للمصطلح النحوي في كتابه للتعرف على مذهبه النحوي الذي اتبعه فيه منها:

العطف

وهو أحد المصطلحات التي تميزت به المدرسة البصرية^(٦٢)، ويسميه الكوفيون بالنسق^(٦٣)، وقد استعمل محيي الدين الدرويش هذا المصطلح في كتابه وتبع البصريين في أكثر موارد^(٦٤).

النفي

وهو من مصطلحات المدرسة البصرية^(٦٥)، ويسمونه الكوفيون بالجحد^(٦٦)، واستعمله الدرويش في كتابه تابعاً فيه البصريين في عموم كتابه، إلا في موارد معدودة استعمل الدرويش مصطلح الكوفيين، وهي موارد مجيء اللام للجحود في القرآن الكريم^(٦٧).

ضمير الفصل

وهو من تسميات المدرسة البصرية^(٦٨)، ويسميه الكوفيون (عماداً)^(٦٩)، وقد شاع محيي الدين الدرويش البصريين في كتابه في تسمية (ضمير الفصل)^(٧٠).

المنوع من الصرف

وهو من مصطلحات المدرسة البصرية إذ أفرد لها سيبويه باباً خاصاً لها في كتابه^(٧١)، فيما أطلق عليه الكوفيون (ما يجري وما لا يجري)^(٧٢)، وتبع محيي الدين الدرويش البصريين في كتابه الذي تكرر فيه ذكر مصطلح (المنوع من الصرف)^(٧٣).

الحال

وهو من المصطلحات التي وردت لدى البصريين^(٧٤)، وذكر الكوفيون هذا المصطلح باسم (القطع) وخاصة عند الفراء^(٧٥)، وقد تابع محيي الدين الدرويش البصريين في كتابه في تسمية الحال^(٧٦).

التمييز

وهو مصطلح بصري^(٧٧)، له مسميات عدة منها : المميّز، والتبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر، ويطلق عليه الكوفيون اسم (التفسير)^(٧٨). أما محيي الدين الدرويش فقد تابع البصريين في تسمية التمييز في كتابه^(٧٩).

البدل

وهو مصطلح من المصطلحات التي وردت ذكرها عند البصريين وخاصة سيبويه^(٨٠)، وخالفهم الكوفيون في تسميته بـ(الترجمة)^(٨١)، وقد جاء استعمال هذا المصطلح عند محيي الدين الدرويش في كتابه وتابع فيه البصريين في جميع أجزاء كتابه^(٨٢).

الجر

وهو من مصطلحات البصريين^(٨٣)، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (الخفض)^(٨٤)، وتبع محيي الدين الدرويش البصريين في استعماله هذا المصطلح في كتابه^(٨٥)، إلا في حالات خاصة يذكر مصطلح (الخفض) عند ذكر إعراب النصب بنزع الخافض^(٨٦).

الصفة

وهو من مصطلحات المدرسة البصرية^(٨٧)، أما الكوفيون فقد ذكروه باسم (النعته)^(٨٨)، وسائر محيي الدين الدرويش البصريين في تسمية هذا المصطلح -الصفة- في كتابه إلا في موارد نادرة يذكر فيها مصطلح (النعته)^(٨٩).

اسم الفاعل

وهو من مصطلحات المدرسة البصرية^(٩٠)، وأطلق عليه الكوفيون الفعل الدائم^(٩١)، واستعمله الدرويش في كتابه متابعاً فيه البصريين في جميع أجزاء كتابه^(٩٢).

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق وفي ضوء استقراء كتاب (إعراب القرآن الكريم وبيانه) أنّ محيي الدين الدرويش لم يصرح بمذهبه النحوي في كتابه، ولم يكن له اتجاه نحوي محدد بل جاءت آراؤه متنوعة من كلتا المدرستين البصرية والكوفية ، وهذا إن دلّ على شيء يدلُّ على أنّ الدرويش في ضوء عرضه للمسائل النحوية في كتابه كان ناقلاً لآراء العلماء جامعاً شارحاً لها، وتابعاً في أغلبها غير أنّنا نجده كان واضح الميل في كثير من المسائل النحوية ومصطلحاتها إلى المدرسة البصرية مع أخذه ببعض الآراء الكوفية ، وهذا يحيلنا إلى القول بأنّ الدرويش كان موضوعياً في ترجيحاته للمسائل النحوية ، وعدم الميل لمذهب معين أو التعصب لمدرسة أو لشخص دون آخر.

الهوامش

- (١) الدر المصون: ٣٠٢/١.
- (٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٥٢/٢
- (٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٤-٥٥، وهمع الهوامع: ٤/٣٤١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/١٧، والجدول في إعراب القرآن: ١/١٠٩، والنحو الوافي: ١/٣٦٨، ٤/٣٣٦، والتطبيق النحوي: ٧٢.
- (٤) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٨٩.
- (٥) إعراب الأربعة حديثاً النووية: ٦
- (٦) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٦٩.
- (٧) إعراب الجمل وأشباهه الجمل: ١٤٩، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/٥١، وبلاغه القرآن الكريم في الإعجاز: ١/٨٠، وإعراب القرآن للكرياسي: ١/٥٤.
- (٨) إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٩٣
- (٩) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٩٤
- (١٠) ابن يعيش النحوي: ٦١٨-٦١٩
- (١١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٧، وهمع الهوامع: ٥/٢٦-٢٧.
- (١٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٥٨٠.
- (١٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/١٧٢، والأصول في النحو: ١/١١٤، واللمع: ٩٩، و ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/٢٠٤٨، وشرح الأشموني: ٢/٣٧٥، وحاشية الصبان: ٣/٤٧.
- (١٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/٢٠٤٨، وهمع الهوامع: ٥/٣٣، وشرح الأشموني: ٢/٣٧٥، وحاشية الصبان: ٣/٤٧-٤٨.
- (١٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/١٧٢-١٧٣، والمحزر الوجيز: ١/١٧٨، والجامع لأحكام القرآن: ٢/٢٥٠، والبحر المحيط: ١/٤٧٣، والدر المصون: ١/٥٠٩.
- (١٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٤٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/٩١.

- (١٧) ينظر: الكشاف: ٢٩٧/١، والمحمر الوجيز: ١٧٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٩١/١، والبحر المحيط: ٤٧٢/١، والدر المصون: ٥٠٨/١.
- (١٨) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ١٧٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٧/١، والمحمر الوجيز: ١٧٨/١، والبحر المحيط: ٤٧٢/١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢٩٨.
- (١٩) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٣، والأصول في النحو: ١١٢/١، واللمع: ٩٨-٩٩، والكشاف: ٢٩٧/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٩١/١، والدر المصون: ٥١٠/١، وشرح الأشموني: ٣٧٨/٢.
- (٢٠) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١٣٨-١٣٩، و٣٦٣/١، و٤٨/٣.
- (٢١) ينظر: الكتاب: ١١٣-١١٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٩٢/١، والإغفال: ٣٠٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية: ٩٣-٩٤، والدر المصون: ١٠٧/٤.
- (٢٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٩٣/٤.
- (٢٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٦٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٩٤/٤.
- (٢٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١٢٣/٢، و١٦٧، و٣/١٨٣، و٨/٢٣٣.
- (٢٥) ينظر: الدر المصون: ٣٥٣-٣٦٢.
- (٢٦) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: ١١٦.
- (٢٧) ينظر: الكتاب: ١٥٥-١٥٦، ومعاني القرآن وإعراجه: ١٩٣/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٣٩/١، والكشاف: ٢٧٢/٢، والمحمر الوجيز: ٢١٩/٢، والبيان في إعراب غريب القرآن: ٢٩٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٤٥، والتنزيل والتكميل في شرح التسهيل: ١٨٨/٥، والنحو في ظلال القرآن الكريم: ٤٩.
- (٢٨) البيت لضابئ بن الحارث: ينظر: الأصمعيات: ٦٤، و الحماسة البصرية: ٩٠٩/٢.
- (٢٩) معاني القرآن للفراء: ٣١١/١.
- (٣٠) مجالس ثعلب: ٢٦٢/١.
- (٣١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٢/٢، والنكت في القرآن الكريم: ٣٧-٣٨، والدر المصون: ٣٥٦/٤.
- (٣٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢٦٩-٢٧٠.
- (٣٣) ينظر: الدر المصون: ٤٠/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٧٨/١.

- (٣٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٣، والدر المصون: ٤/٦٣٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/١٧٨.
- (٣٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٣-١٢٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/١٧٨-١٧٩.
- (٣٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٦٩-٣٧٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٣، و٤٩٧، والبحر المحيط: ٣/٣٠٩، والدر المصون: ٤/٤٠، ٦٣٤-٦٣٥.
- (٣٧) ينظر شرح الرضي: ١/٢٧٣، والدر المصون: ٤/٤٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/١٧٨.
- (٣٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣٢٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٧٠.
- (٣٩) الكشاف: ٤/٩٣
- (٤٠) ينظر: شرح الرضي: ١/٢٧٤، والدر المصون: ٤/٤٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/١٧٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢/٣٦٨.
- (٤١) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢/٦٤-٦٥، ٣٦٧-٣٦٨.
- (٤٢) ينظر: الكتاب: ٣/١٣٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٧٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٣، والدر المصون: ٦/٣٠٣-٣٠٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/٤٦٣.
- (٤٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/٤٦٣
- (٤٤) ينظر: الكتاب: ٣/١٣٨، والمقتضب: ٢/٣٥٠-٣٥١، ومعاني القرآن وإعراجه: ٣/٤٥-٤٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٧٧، والصاحبي في فقه اللغة: ١٥٣-١٥٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٤٧، والدر المصون: ٦/٣٠٣.
- (٤٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٦، والدر المصون: ٦/٣٠٤
- (٤٦) معاني القرآن للفراء: ٢/٨-٩
- (٤٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ١٥٣، وشرح الرضي: ٤/٣٤٧، والدر المصون: ٦/٣٠٣، ومغني اللبيب: ١/٤٦٣، وهمع الهوامع: ٤/٢٦٠، والتحرير والتنوير: ١٢/٣٨-٣٩
- (٤٨) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٣/٤٠٥
- (٤٩) ينظر: الكتاب: ٣/١٣٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/١٦٩-١٧٠، و الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٩.

- (٥٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٣، وشرح التسهيل: ٤/٩٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١/٥١٢.
- (٥١) ينظر: المقتضب: ٣/٧٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٩٣، وشرح التسهيل: ٤/٩٨، ورفص المبانى: ٢٨٩، والبحر المحيط: ٥/٢٤٧، والدر المصون: ٦/٣٦٣.
- (٥٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٧٣.
- (٥٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢/٥٤، و٣/٤٦٦-٤٦٨، و٧/٢٤.
- (٥٤) ينظر: الكتاب: ١/٧٢، والأصول في النحو: ١/١٠٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١/٣٧٣، وشرح المفصل: ٤/٤٢٠، وشرح التسهيل: ٣/٣١، وتقريب المقرب: ٤٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٥٩، وهمع الهوامع: ٥/٥٦.
- (٥٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/٤٢١، وشرح التسهيل: ٣/٣١-٣٢، والبحر المحيط: ١/٦٦٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٥٩، وحاشية الصبان: ٣/٥٤، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٩٦.
- (٥٦) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٠٠، وشرح المفصل: ٤/٤٢٠-٤٢١، وشرح التسهيل: ٣/٣١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٥٨، وهمع الهوامع: ٥/٥٧، وحاشية الصبان: ٣/٢٤.
- (٥٧) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩-١٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٨٦-٢٩١، وشرح التسهيل: ٣/٣١، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٩٦-٩٧.
- (٥٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٢٦-١٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٨٦-٢٩١، وشرح التسهيل: ٣/٣١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٩، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٩٦-٩٧، والأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة: ١٢٤-١٢٥.
- (٥٩) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٠١-١٠٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١/٣٧٦، وشرح المفصل: ٤/٤١٩، وشرح التسهيل: ٣/٣٣، وتقريب المقرب: ٤٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٦٠-٦١، وهمع الهوامع: ٥/٥٧، وحاشية الصبان: ٣/٢٦، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٩٩.
- (٦٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٦١، وهمع الهوامع: ٥/٥٨، وشرح الأشموني: ٣/٢٧، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٩٨-٩٩.
- (٦١) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤/٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٠.

- (٦٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/٢٧٦، وهمع الهوامع: ٥/٢٢٣
- (٦٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٧٥، ومجالس ثعلب: ١/١٤٦
- (٦٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٣٠، و٣١، و١٩٢/٥، و٢٨٦/٨.
- (٦٥) ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٦، ٢٧٤
- (٦٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٥٢، و٢/١٩٩.
- (٦٧) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٥٨٢، و٢/٥٥٥، و٣/١٣٤
- (٦٨) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ١/٤٩٢، ٤٢٤
- (٦٩) ينظر: مجالس ثعلب: ١/٤٣، و٢/٣٥٤
- (٧٠) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٤٥٣، و٥/٣٨٨، ٤١٠
- (٧١) ينظر: الكتاب: ٣/١٩٣ - ٢٨٤.
- (٧٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٢، ٤٢٨، ومجالس ثعلب: ١/١٢٨.
- (٧٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٦١٤، و٢/١٥٦.
- (٧٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٧٠.
- (٧٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٢، ٢/٣٣٨، ٣/١١.
- (٧٦) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٦٩، ٣/٣٣٧، ٤/٦٢٢.
- (٧٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/٣٥-٣٦
- (٧٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٧، ٧٩، و٢/١٥٩، ومجالس ثعلب: ١/٢٦٥.
- (٧٩) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/١٣٨، و٢/٤٠٢، و٣/٥٠٠.
- (٨٠) ينظر: الكتاب: ١/٤٣٩، و٢/٣١٩، ٣٨٧.
- (٨١) ينظر: مجالس ثعلب: ١/٢٠
- (٨٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/٢٩، ٣٤٢، و٤/٥٨٣، و٨/١٠٩
- (٨٣) ينظر: الكتاب: ٢/٣٨٣، ٣٨٥، وشرح المفصل: ٢/١٢٣.
- (٨٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٠٢، ٢٧٢، و٢/٥٢

(٨٥) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٩٥/١، ١٢٩، ٤٩٦، و٣٠٤/٢، و١٨٦/٥.

(٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩/٢، ١١٦، و٦٠٩/٤، و١٩٨/٥.

(٨٧) ينظر: الكتاب: ١٨/٢، ٢٤، ٢٨، ٣٦، ٣٨٦.

(٨٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧/١، ١١، ٥٥.

(٨٩) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١٠٩/٨، ٢٨٨، ٢٩٥.

(٩٠) ينظر: الكتاب: ١٠٨/١، ١٦٤، والمدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٦٦.

(٩١) ينظر: مجالس ثعلب: ٩٧/١، ٢٣١، و٤٤٧/٢.

(٩٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٤٧٤/٢، و٢٧/٤.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن يعيش النحوي ، د. عبد الإله نبهان ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأساليب الأنشائية في النحو العربي ، د. عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (ت ٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ، بيروت - لبنان .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - القاهرة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- إعراب الأربعين حديثاً النووية ، د. حسني عبد الجليل يوسف ، مؤسسة المختار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي - حلب ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- إعراب القرآن ، محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي ، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، دار اليمامة - دمشق - بيروت ودار ابن كثير - دمشق بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- الإغفال ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي - أبو ظبي ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة ، د.أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ود. علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لأبن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز ، بهجت عبد الواحد الشبخلي ، مكتبة دنديس - المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تفسير التحرير والتنوير ، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٤هـ)، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- التطبيق النحوي ، د.عبد الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تفسير الجامع لأحكام القرآن الكريم ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي ، دار الرشيد - دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .

- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق مجيد طراد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المباني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس - بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش الموصلى (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- صاحبني في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، للعلامة أبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجيني ، الناشر وكالة المطبوعات - الكويت، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤ م .
- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيوييه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،مكتبة العميكان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٨٨ م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٨ م .
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، د. أحمد بن محمد الخراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة ، ١٤٢٦ هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السابعة ، ١٩٦٨ م ،

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٧هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي -القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبع الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق حسن محمد ود. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي في وزارة الأوقاف بمصر، الطبعة الثانية ، ٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الموجز في قواعد اللغة العربية ، لسعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- النحو في ظلال القرآن الكريم ، عزيزة يونس بشير ، دار مجدلاوي - عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، مكتبة المحمدي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- النكت في القرآن الكريم ، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق د. عبد القادر الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، ودار البحوث العلمية - الكويت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .